كلمة التحرير

يصدر العدد الثامن من مجلة **التجديد** في الوقت الذي تحتفل فيه كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانيّة بالجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا بمرور العشريّة الأولى على تأسيسها، وتُوِّج هذا الاحتفال بعقد مؤتمر عالمي حول أسلمة العلوم الإنسانيّة، أسهم فيه العديد من المفكرين والأساتذة الجامعيين المهتمين بهذه القضية. كان هذا المؤتمر فرصة لتبادل وجهات النظر ليس حول مسوغات الأسلمة، ولكن حول صعوبتها والعوائق التي تعترضها، ولعله من علامات الصحة والعافية في أي مشروع فكرياً كان أو اقتصاديّاً أو غير ذلك توفر أصحابه على القدرة والجرأة على إعادة النظر في أسئلته الكبرى مضموناً وترتيباً في ضوء أولويات معينة ومعالجة أسباب إعاقته وتنمية أسباب دفعه. ومما يساعد على هذا الأمر التفاعل الإيجابي مع الملاحظات التي يبديها المخالفون بغض النظر عن كونهم من الأعداء المناوئين أو الأصدقاء الحريصين. فالمخالف في الرأي أو حتى في التصور العام هو الذي ينبه إلى القضايا القابعة في الظل، أما الموافق فإنه يتحرك في المجال نفسه ويثير الإشكالات نفسها وربما يقدم الأجوبة

نفسها. فالباحث في أي ميدان من الميادين يحتاج في الحقيقة إلى من يخالفه في الرأي أكثر مما يحتاج إلى الذي يوافقه، والأمثلة على ذلك كثيرة يكفي أن نذكر الخدمات الجليلة التي قدمها النقد الماركسيّ للنظام الرأسماليّ، فلولاها ما أمكن له أن يتجاوز المشكلات التي كان يعاني منها.

إن وضوح إشكاليّة إعادة صياغة المعرفة الإنسانيّة في ضوء التصورات الإسلامية جعل البعض يتصور أنه بالإمكان إنجاز هذه المهمة في وقت قياسي وأن سيلاً من الدراسات المعبرة عن هذا التوجُّه سيغمر الساحة الفكرية. ولما كان من غير الممكن تحقق ذلك، فإن الذين تحمسوا لهذا المشروع بهذه الروح سرعان ما أصيبوا بخيبة أمل كبيرة فهالهم قصور العقل الإسلاميّ على الاستجابة الفوريّة لهذا المطلب الحيويّ واحتاروا أمام نفور الواقع.

من الضروري التذكير هنا بأن ما يميز مشروع إسلاميّة المعرفة الذي اجتهد أصحابه في البحث عن إمكانات انتقال المسلمين من واقع التخلف الموروث والتخلف المفروض إلى واقع التمدن الهادف، هو أن القائمين عليه قد نجحوا إلى حد كبير في تحديد ما أنيط بهم من مهام جسام تتجاوز الأزمة الفكرية القائمة، وذلك برصد الحد الأدنى الضروري من الإمكانات البشريّة والماديّة، ولكن هذا لا يعني أن القضايا التي أثيرت ستحل ضربةَ لازب. صحيح أن فكرةً ما تفرض نفسها عندما تتحول إلى فكرة منتجة للمعرفة أو على الأقل موجهة لها، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى تراكم معرفي ينتج عن تنوع المحاولات في ضوء خطة واضحة تحدد الأسس التي يقوم عليها البناء.

ولا شك أن الناظر في الإنتاج المعرفي للمدرسة الوضعية سيكتشف بسهولة أنها قد حققت نجاحاً كبيراً بتوحيدها لمنهج التفكير بغض النظر عن الموضوع المدروس، إلاّ أنه يجب أن نلاحظ أن هذه الوحدة في التفكير لم تكن قاعدة الانطلاق؛ وإنما كانت

نتيجة لتراكم معرفي على مدى العديد من القرون، فغياب التصور النظري الشامل أو حتى المنهجي الموحد بين العاملين في هذا الحقل من المعرفة الإسلاميّة يجب ألا يكون لذاته مدعاة للجزع والحيرة؛ ولكن ليس معنى ذلك ألا يكون هدفاً منشوداً. ومعنى ذلك أنه ليس من الفائدة الاستمرار في الجدل حول مقولة: هل نبدأ بوضع الفروض العلميّة كما هو الحال في المعرفة الوضعية، أو ننطلق من الوحي فنبحث عن أية قضية في الكتاب والسنة وفيما يستند على القرآن والسنة من إجماع وقياس، فإن عثرنا على ما نبغي فلا نسلك سبيل الفرض العلمي كما يفعل الغربي، وننطلق من الفرض الأول فالثاني فالثالث فالرابع والخامس، ونبدأ عملية السبر والتقسيم والحذف والإضافة لأصل التصور في هذا الأمر، وإنما نحصل على التصور من خلال معرفة النص ومراده، وفي معرفة النص ومراده منهج خاص كامل هو المنهج الذي نسميه منهج الأصول أو منهج الأصوليين.

هذه المسألة لا يمكن أن تحسم نظريّاً وإنما تحسم بفعل تجربة الخطأ والصواب، إنها السبيل الوحيد لمعرفة ما إذا كانت الضرورة العلميّة تقتضي أن نأخذ بأصل من هذه الأصول في مناهج البحث أو نتوصل في النهاية إلى قناعة مشتركة تتمثل في اعتبار أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة المنهج. فالاختلاف في التصور النظري أو في المنهج المستخدم ليس مشكلة في حد ذاته إذا ضبطت عملية إنتاج المعرفة بمعيارين أساسين:

الأول: يتمثل في ما يمكن أن نطلق عليه إعادة حبل الوصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة.

والثاني: في أن الغاية كلها من هذه المعرفة هي استبدال فكرة التسخير الإلهي بفكرة الصراع. فإذا كان المقصود من غياب الأسلمة عدم التوفر على إطار نظري موحد أو على منهجيّة واضحة المعالم ومكتملة المواصفات، فهذا الأمر لا يشكل خطورة في حد ذاته لأن تراكم الخبرة في هذا المجال سيؤدي في النهاية إلى الوضوح في

هذه المسائل. أما إذا كان المقصود بالسؤال حول غياب الإنتاج المعرفي هو عدم توفر الشروط الموضوعيّة المساعدة، فإن الأمر في هذه الحالة له مسوغات عديدة.

ولعل أول شرط موضوعيّ يجب أن يتوفر هو ألا يتحول هذا المشروع إلى خانة ضيّقة تُخنَق فيها الأسئلة وتُغْتَال فيها المبادرة. فالمشروع الفكري بالضرورة مشروع منفتح يكره القوالب الجاهزة ويرفض الاستقطاب لأن الحقيقة عادةً ماتكون موزعة بين أطراف عديدة والبحث عن متقابلات ثنائيّة متنافرة يقتل الحوار ويُضيّق مجالات الإنتاج فيتحول المشروع الفكريّ إلى مشروع حزبي ويصبح شعار أسلمة المعرفة "بطاقة توظيف". الشرط الثاني ألا يصاب مشروع الأسلمة بمرض التورم اللفظي مع غياب المضمون، فتتطور فيه صناعة اللفظ والتمرس على الصياغات الملتوية التي تجعل الأهداف غامضة والمقاصد موضوعاً للتأويلات المتناقضة.

ذلك ما نحاول أن نستحضره قدر المستطاع في مجلة **التجديد** التي نحسب أن أعدادها الماضية قد لامست هذا الأمر بتأكيدها ضرورة الحوار بين وجهات النظر المختلفة. ونأمل أن يجد القارئ في هذا العدد مواصلة وتواصلاً مع هذه القيمة من خلال المادة العلمية التي تضمنها.

استهل هذا العدد الأستاذ الدكتور عماد الدين خليل بالتوقف عند عوامل تدهور الحضارة الإسلامية، وعليه أبرز عوامل نهضتها، مبيناً أن شروط الفعل الحضاري متعددة ومتنوعة، ولذلك من الخطأ المنهجي أن نختزلها في عامل واحد، فالتفسير الذي يعكس القدر الأكبر من الحقيقة هو التفسير الشمولي الذي يحاول أن يلامس كل وجوه المسألة ويدرك المنطق الذي يحكمها.

وجاء بحث الدكتور جعفر كرار ليلقي الضوء على العلاقات بين شبه الجزيرة العربية والصين في الفترة التاريخية من 618-960م، فكشف عن متابعة الجانب الصيني

لظهور الدين الجديد، تلك المتابعة التي اتسمت بالتفهم والحذر والتعاون بين القوتين. والكشف عن هذه الأسس القديمة في العلاقة من شأنه أن يكون منطلقاً لبناء علاقة تعاون بين العالم الإسلامي والصين المعاصرين.

من جهته، تناول الدكتور عوض الله الداروتي بالدراسة والتحليل تراث المفكر الإسلامي الكبير مصطفى صادق الرافعي مبرزاً المنهج الإسلامي في تفكيره، والقضايا الكبرى التي عالجها.

أما الدكتور إسماعيل حسانين فقد تناول بالتحليل والنقد مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من اللغات، وخلص إلى اقتراح أنموذج تربوي لذلك مستفيداً من مزايا تلك المناهج ومتجاوزاً لسلبياتها.

وأما الدكتور أحمد إبراهيم أبو شوك فقد توقف عند رائد حركة الإصلاح والإرشاد العربية في إندونيسيا، الشيخ السوركتي، مبرزاً جهوده في تصحيح المفاهيم الإسلاميّة وتحريرها من أثر الثقافات المحلية وما صاحب ذلك من صعوبات في التعامل مع الاتجاه التقليدي الذي قاوم حركة الإصلاح.

وجاء بحث الدكتور أحمد الحسن سمساعة ليبيّن أن ما ظاهره مخالفة لبعض قواعد اللغة العربية في القرآن الكريم مردّه إلى الاختلافات اللهجية في اللغة العربية.

وفي باب **نقد وآراء**، تناول الأستاذ سعيد بوهراوة القاعدة الفقهيّة التي تنص على أنه "لا مساغ للاجتهاد في مورد النص" مبيِّناً كيف أنها أصبحت قاعدة بدون تقعيد. وعاد الأستاذ إبراهيم شوقار إلى بحث الدكتور إبراهيم محمد زين "نظرية العقاب التشريعي بين التشكل التاريخي والوعي والمقصدي" الذي نشرته مجلة **التجديد** في عددها الخامس ليتناولها بشيء من التحليل والتعليق.

كما تضمن العدد عدداً من المراجعات التي حاولت أن ترسخ هذا المنهج الحـواري مع كتابات سابقة، كما تضمن عدداً من ملخصات الرسائل الجامعية التي نوقشت في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانيّة بالجامعة الإسلاميّة العالميـة بماليزيـا. وفي العـدد أيضاً تقرير عن المؤتمر العالمي لأسلمة العلوم الإنسانيّة الذي عقد في الجامعة الإسـلاميّة العالمية بماليزيا.

تلك هي مادة العدد الثامن من مجلة **التجديد**. نأمل أن يجد القارئ فيها ما يشجعه على التواصل معها. والله من وراء القصد.